أكد أن ما يطرحونه هو قفزة في ظلمات «المجهول»

كاميرون يدعو أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى الإقرار بالمخاطر

دعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون انصار خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي الى الاقرار بـ«مخاطر» هذا الخروج الذي بات موضع جدل كبير في المملكة سيحسمه استفتاء يونيو القادم.

وفي مقال في عدد أمس من صحيفة ديلي تليغراف المحافظة وصف كاميرون احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بانه «رهان القرن».

واضاف «حين تطلب ممن يروجون لخروج (بريطانيا من الاتحاد) ان يقدموا مشروعا (للبلاد) خارج الاتحاد الاوروبي، تصبح (اجوبتهم) مبهمة جدا».

واضاف «ان ما يطرحونه اليوم هو قفزة في ظلمات «المجهول».

وشدد «لا يكفي ببساطة ان نؤكد ان كل شيء سيكون على ما يرام، حين تكون وظائف ومستقبل بلادنا في الميزان».

ورد رئيس الحكومة البريطانية الحجة القائلة بان بريطانيا ستتمكن حتى بعد مغادرة الاتحاد من الوصول الى سوق الاتحاد الاوروبي.

وقال «ما من شك لدي في ان الامر الاكيد الوحيد في حال الخروج (من الاتحاد) هو هيمنة الشك (..) هناك العديد من المخاطر في مغادرة اوروبا».

وتشتد الحملة بين مؤيدي ورافضي بقاء بريطانيا في الاتحاد الاوروبي منذ ان حصل كاميرون الاسبوع الماضي على تنازلات من شركائه الاوروبيين.

وحصل كاميرون السبت على دعم كامل من مجموعة العشرين في اجتماع وزراء ماليتها في شنغهاي.

واكد الاجتماع «صدمة خروج محتمل للمملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي» من ضمن باقي المخاطر التي تتهدد الانتعاش الاقتصادي العالمي.

لكن على كاميرون اولا ان يقنع انصار خروج بريطانيا داخل حزبه حيث ان ستة من وزراء حكومته والعديد من نواب حزب المحافظين يؤيدون خروج المملكة من الاتحاد.

واتهم بوريس جونسون رئيس بلدية لندن الداعي لخروج بريطانيا، أمس الأول معارضيه بـ «تضخيم المخاطر».

وقال لصحيفة تايمز «يمكن ان يكون للمملكة المتحدة مستقبل كبير جدا مع اقتصاد اكثر حيوية وشعب اسعد» خارج الاتحاد الاوروبي.

وحذر وزراء المالية والخزانة في مجموعة العشرين أمس من

ديفيد كاميرون

صدمة بالاقتصاد العالمي سيتسبب فيها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بحسب بيان أصدروه أثناء اجتماعهم في شنغهاي.

وقال وزير المالية الفرنسي ميشال سابان للصحفيين إن الموضوع لم يكن موضع نقاش فعلي، خلال الاجتماع، لكن المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أوضحت أنه «منذ بدء تبادل وجهات النظر، اتخذ قرار بتضمين البيان هذه الإشارة».

من جهته، شدد وزير الخزانة الأميركي جاك لو على أهمية الاستفتاء حول هذه المسألة والذي ستشهده بريطانيا في حزيران المقبل، وقال «نعتقد أنها قضية أمن قومي واقتصادي للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة».

وسيدعو رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون مواطنيه إلى هذا الاستفتاء يوم 23 يونيو المقبل، بعدما حصل على تنازلات من دول الاتحاد الأوروبي الـ27 الأخرى لضمان احترام المصالح البريطانية داخل الاتحاد.

ويعتبر كاميرون أن الاتفاق الأوروبي البريطاني كاف ليوصي ببقاء بلاده جزءا من هذا التكتل في الاستفتاء، إذ منح الاتفاق «وضعا خاصا» للمملكة المتحدة داخل الاتحاد وسمح ببقائها ضمن الكتلة الأوروبية.

ويخوض كاميرون حملة للبقاء في الاتحاد الأوروبي، لكن حزبه منقسم بشكل كبير، حتى إن وزراء داخل حكومته يؤيدون الخروج من الاتحاد، ومثلهم رئيس بلدية لندن النافذ بوريس جونسون.

وكان نحو مئتي رئيس مؤسسة ومستثمر بريطاني -بينهم 36 رئيسا أو مديرا عاما لشركات كبرى مدرجة في بورصة لندن- وقعوا قبل أيام رسالة مفتوحة للتحذير من مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الوظائف والاقتصاد.

بيد أن أنصار الخروج -وبينهم جونسون- يتهمون الحكومة والشركات الكبرى بإثارة الفزع وتضخيم المخاطر الاقتصادية، وفق وصفهم.

وكان جونسون -السياسي صاحب الشخصية القوية والذي يتمتع بشعبية واسعة- أشعل الجدل حول الاستفتاء بإعلانه نهاية الأسبوع الماضي أنه يؤيد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وفي مقابلتين صحفيتين هاجم جونسون رئيس الوزراء، مستبعدا أن تؤدي الإصلاحات الأخيرة التي توصل إليها كاميرون في مفاوضاته مع الاتحاد والمتعلقة بالحد من المساعدات الاجتماعية التي يحصل عليها العمال المتحدرون من الاتحاد خلال عملهم في دوله، إلى خفض عدد الوافدين إلى دول الاتحاد، كما يقول رئيس الوزراء.

وقال جونسون إن أعداد المهاجرين «تضع ضغطا هائلا على السكن ومستلزمات أخرى مثل الخدمات الاجتماعية والتعليم.. ما نريده هو إدارة الهجرة».

وأوضح أن حملته ستركز على تحدي التحذيرات من أن الخروج من الاتحاد سيجلب فوضى اقتصادية، مع اعترافه في الوقت نفسه بأنه ستكون هناك «فترة أولى من التشويش وعدم اليقين».

أمريكا تحث الصين على التحرك نحو سعر صرف تحدده السوق

وزير الخزانة الأمريكي مصافحا نائب رئيس وزراء الصين وانغ يانغ

بكين - «وكالات»: قال وزير الخزانة الأمريكي جاك ليو أمس إن من المهم أن تتحرك الصين نحو أسعار صرف أكثر اتساقا مع السوق وأن تطلع السوق على هذه الخطوات بوضوح.

صرح ليو بذلك في اجتماعه مع نائب رئيس وزراء الصين وانغ يانغ في بكين عقب اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في شنغهاي.

وقال ليو «مع مواجهة الاقتصاد العالمي الكثير من التحديات تكتسب الاتصالات بيننا التي تتسم بالصراحة أهمية أكبر من ذي قبل وينبغي أن نستمر في العمل سويا من أجل مصلحة بلدينا».

وتابع «نرحب بجهود الصين للتحول إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك بشكل أكبر عن طريق سياسات تشمل دعم الطلب الاستهلاكي وخطوات لتقليص الفائض في الطاقة الصناعية».

وأضاف «نتطلع لاستمرار إصلاح القطاع المالي بما يعزز الاستقرار المالي».

مقتل شرطية بحادث إطلاق نار في فرجينيا

واشنطن - «وكالات»: قتلت شرطية وأصيب شرطيان آخران في ولاية فرجينيا الأميركية، إثر إطلاق النار عليهم أمس الأول عندما تم استدعاؤهم ببلاغ عن حادث محلي.

وقالت إدارة شرطة مقاطعة يرنس وليام في فرجينيا الواقعة على بعد 15 ميلا (24 كلم) جنوب غربي العاصمة واشنطن، إن النار أطلقت على رجال الشرطة عند منزل تم استدعاؤهم إليه في ليك ريدج.

وأضافت الإدارة أن الشرطية أشلي جويندون لفظت أنفاسها الأخيرة متأثرة بجروحها، وذكرت وسائل إعلام محلية أن جويندون كانت قد التحقت بالخدمة للتو.

وتم اعتقال مشتبه به دون تحديد هويته، ولم تذكر الإدارة تفاصيل أخرى بشأن طبيعة الحادث أو حالة الشرطيين الآخرين المصابين.

«آسيان» قلقة من التوترات ببحر جنوب الصين

بكين - «وكالات»: أبدت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) قلقها البالغ أمس السبت من تزايد التوتر الدولي بشأن المياه المتنازع عليها في بحر جنوب الصين.

وقالت آسيان -التي تضم عشر دول- في بيان بعد اجتماع عادي لوزراء خارجية الرابطة في لاوس، إن الوزراء ما زالوا يشعرون بقلق بالغ من التطورات الأخيرة والمستمرة.

وأضافت أن عمليات استصلاح الأراضي والأنشطة التصعيدية أدت إلى زيادة التوترات، ويمكن أن تقوّض السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

واتفقت آسيان على السعي لعقد اجتماع بين الصين ووزراء خارجية آسيان لمناقشة الوضع في بحر جنوب الصين وقضايا أخرى.

وتطالب الصين بالسيادة على معظم بحر جنوب الصين، لكن ماليزيا والفلبين وبروناي وفيتنام -وهي دول أعضاء في آسيان- لها أيضا مطالب متعارضة.

وزادت الخلافات بسبب إرسال الصين في الآونة الأخيرة صواريخ وطائرات مقاتلة لسلسلة جزر باراسيل المتنازع عليها.

وانتقدت الولايات المتحدة بناء الصين جزرا صناعية ومنشآت في البحر، وأرسلت سفنا قرب الأراضي المتنازع عليها لتأكيد حق حرية الملاحة، كما حثت الرئيس الصيني شي جين بينغ الجمعة الماضي على وقف إضفاء الطابع العسكري على المنطقة.

بعدما أعلنت سلوفينيا وكرواتيا وصربيا تحديد عدد

أوضاع مأساوية للاجئين بالحدود اليونانية المقدونية

أوضاع مأساوية للاجئين بالحدود اليونانية المقدونية

قبرص - «وكالات»: يعاني آلاف من اللاجئين -ومعظمهم سوريون- أوضاعا مأساوية عند منطقة الحدود بين مقدونيا واليونان، بعدما أعلنت سلوفينيا وكرواتيا وصربيا ومقدونيا تحديد عدد اللاجئين الذين يمكنهم المرور عبر أراضيها في 580 شخصا يوميا فقط.

وتركت القيود المشددة آلاف الأشخاص -وبينهم العديد من الأطفال- عالقين في اليونان، وسط أسوأ أزمة هجرة تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، من دون مؤشرات عن إمكان تراجعها.

وعقب هذه الإجراءات بات أكثر من خمسة آلاف مهاجر عالقين في مخيم إيدوميني على الحدود الشمالية لليونان مع مقدونيا، ورغم أن الطاقة الاستيعابية القصوى للمخيم هي 2600، فإن خيامه تكتظ بأكثر من طاقته.

يأتي ذلك في وقت تجمّع ثمانمئة آخرون في مخيم عشوائي آخر على بعد عشرين كيلومترا، كما اضطرت أعداد من اللاجئين إلى البقاء في مطار قديم متوقف عن العمل في انتظار أن تنفتح الحدود.

وفي هذا السياق قال مسؤولون يونانيون إن العدد الإجمالي للاجئين والمهاجرين الموجودين حاليا على الأراضي اليونانية يبلغ نحو 25 ألفا.

وتزايدت أعداد المهاجرين واللاجئين العالقين الأسبوع الماضي بعدما شرعت مقدونيا في منع دخول الآلاف إلى أراضيها، وفرضت ضوابط أكبر على الأوراق الثبوتية للسوريين والعراقيين، مما تسبب في إبطاء عبورهم.

وتصاعد التوتر على طول الحدود في وقت سابق السبت حيث تظاهر أربعمئة لاجئ مطالبين بالدخول إلى مقدونيا.

وقال وزير الهجرة اليوناني يانيس موزالاس «نحن نواجه أزمة إنسانية تسبب فيها آخرون، وقد طرحنا اقتراحات في شأن الأمور التي نحتاج إليها لإصلاح هذا الوضع».

ومع تدفق سيل المهاجرين واتجاه دول أوروبية أخرى لانتهاج سياسة الأبواب المؤصدة، تجد حكومة أثينا نفسها في وضع لا تحسد عليه.

وحذر رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس من أن بلاده لن تكون مستودعا للمهاجرين، حسب وصفه.

وهدد تسيبراس دول الاتحاد الأوروبي بأن اليونان ستنفض يدها من أي اتفاقات أوروبية مستقبلا إن رفضت دول الاتحاد مشاركة عبء اللاجئين معها، الأمر الذي أشعل ملاسنة بين أثينا وفيينا.

من جهتها هددت حكومة النمسا بطرد اليونان من فضاء شنغن، واتهمها بعدم ضبط حدودها جيدا والسماح لأعداد كبيرة من اللاجئين بمواصلة طريقهم شمالا باتجاه غرب أوروبا.

ارتفاع قتلى هجوم وزارة الدفاع بكابول

عملية أفغانية أمريكية لاعتقال الشرطة الداعمين لطالبان

كابول - «وكالات»: أسفرت عملية مشتركة بين الجيش الأفغاني والقوات الأميركية، الأسبوع الماضي، استهدفت رجال شرطة يشتبه بأنهم يدعمون مسلحي حركة طالبان في إقليم هلمند، عن مقتل شرطي، والقبض على 30 آخرين.

وقال قائد شرطة هلمند عبد الرحمن سارغانغ إن الواقعة حدثت الجمعة في منطقة سانغين، التي شهدت بعض أعنف الاشتباكات في الحرب الأفغانية.

وأضاف «اعتقلت قوات الجيش أفراد الشرطة، ونقلتهم إلى موقع تابع للجيش في هلمند»، موضحا أن القائم بأعمال قائد شرطة سانغين من بين المعتقلين.

ورفض سارغانغ تأكيد سبب العملية، لكن مسؤولا كبيرا في الجيش الأفغاني في هلمند قال لـ«رويترز» إن الجيش ومستشارين أميركيين يشتبهون بأن رجال شرطة يزودون طالبان بالأسلحة والذخيرة، وإنهم سيسلمون أنفسهم للحركة في نهاية المطاف.

وتابع المسؤول «توصلنا أثناء تحقيقنا إلى بعض الأدلة على أنهم يساعدون طالبان، وكنا نخشى أن يسلموا المنطقة لطالبان، أطلقنا عملية مشتركة مع الأميركيين، واعتقلناهم جميعا».

هذا وارتفعت حصيلة قتلى التفجير الذي استهدف وزارة الدفاع في كابل مساء أمس الأول من 9 إلى 15 شخصا على الأقل بينهم نساء، في حين بلغ عدد المصابين أكثر من 30 شخصا. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف مدخل وزارة الدفاع الأفغانية ونفذه مهاجم فجّر نفسه.

وأوضحت وزارة الدفاع الأفغانية في بيانها أن بين القتلى أربعة مدنيين، وقال قائد شرطة كابل عبد الرحمن رحيمي للصحفيين أمس إن مسلحا فجّر سترته الناسفة بالقرب من بوابة الدخول إلى وزارة الدفاع عند موعد انصراف الموظفين.

وتبنت حركة طالبان الهجوم في تغريدة نشرها المتحدث باسمها ذبيح الله مجاهد على موقع تويتر، قائلا إن الهجوم أسفر عن مقتل 23 ضابطا في الجيش وإصابة 29 آخرين.

وفي وقت سابق أمس قتل 13 شخصا بينهم قائد فصيل أفغاني وأصيب نحو 40 في تفجير بولاية كونار قرب الحدود مع باكستان.

وقال حاكم الولاية وحيد الله كليم زاي إن مسلحا قاد دراجة نارية إلى مدخل مجمع حكومي في بلدة أسد آباد وفجّر نفسه، وأوضح أن معظم الضحايا مدنيون وأطفال كانوا مارين بشكل عابر أو يلعبون في المتنزه، وفق تعبيره.

وكان من بين ضحايا الهجوم -الذي لم تتبنه أية جهة- الزعيم القبلي حاجي خان جان، الذي كان يقود فصيلا معارضا بشدة لحركة طالبان.

وتعد ولاية كونار من بين الولايات الأكثر اضطرابا في شرق أفغانستان، وهي منطقة تنشط فيها طالبان وجماعات مسلحة أخرى.

وتأتي هذه التطورات متزامنة مع الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية رفقة باكستان والولايات المتحدة والصين لاستئناف عملية السلام التي توقفت العام الماضي، والمضي قدما في المفاوضات مع حركة طالبان.

وقد أدان الرئيس الأفغاني أشرف غني هجوم كونار، ووصفه «بجريمة كبرى لا يسمح بها أي دين أو قانون»، وقال في بيان إن «الحكومة لا تعقد السلام مع الذين يستهدفون ويقتلون الناس العاديين».